

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



البيئة الاستثمارية الآمنة ترسخ قوة اقتصاد الإمارات

شغلت الإمارات مرتبة متقدمة في مجال سلامة البيئة الاستثمارية في تقييمات مؤسسات مالية عالمية لمخاطر الاستثمار السياسية، رغم صعود الوزن النسبي لعامل المخاطر السياسية لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا جراء الاضطرابات والقلقل السياسية التي حفلت بها منذ مطلع العام الماضي. وقيم مسؤولون في كل من وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف «ميغا» وإحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي وبنك «إتش إس بي سي» و«شركة» برايس ووترهاوس كوبرز «أن عامل مخاطر الاستثمار السياسية في الدولة لم يتأثر نتيجة التحولات الإقليمية المصاحبة لموجة الاضطرابات السياسية التي اجتاحت عدداً من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من جانب قيم رافي فيش، كبير الاقتصاديين ومدير قسم الاقتصاد والسياسات في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (ميغا) عامل مخاطر الاستثمار السياسية في الإمارات بأنه لم يتأثر جراء القلاقل السياسية في المنطقة، موضحاً أن تقييمات وزن عامل المخاطر السياسية لا تضع في حساباتها بعض الأحيان أوجه التباين والفروقات بين دولة وأخرى في المنطقة. إذ تنظر إلى انعكاسات وتأثيرات الأحداث والتطورات على منطقة معينة كحزمة واحدة، وذلك رغم أن بعض دول منطقة الشرق الأوسط لم تتأثر بشكل كبير بتطورات الأوضاع والأحداث السياسية والاقتصادية، ولفت إلى أن الأحداث التي شهدتها المنطقة لم تؤثر بشكل كبير على قدرة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنظر إلى تمتعها بقدر كبير من الاستقرار السياسي. وعلى نفس المنوال، صنف بنك اتش اس بي سي الإمارات وقطر بأنهما الأكثر استقراراً سياسياً ضمن 14 اقتصاداً في المنطقة، وقيم البنك مخاطر الاستثمار السياسية في الدولتين بأنها لم تتأثر جراء الاضطرابات السياسية الإقليمية.

تعليق

يركز مفهوم مناخ الاستثمار في العادة على كيفية تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات الأجنبية في الاقتصادات المختلفة، وهو يختلف بذلك عن مفهوم بيئة الأعمال، الذي يركز في العادة على كيفية تخفيض تكلفة الإنتاج. وفي الغالب نجد أن هناك نوع من الارتباط بين مفهوم مناخ الاستثمار والمحددات الاقتصادية التي تشكل من مجموعة العوامل التي تساهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها، وتعمل تلك المحددات كعناصر جذب أو طرد للاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي)، فمن خلالها يمكن أن نتعرف على مستوى العجز في الموازنة العامة، ومستوى العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وسعر الصرف الأجنبي، ومدى استخدام أدوات التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. ولا يقف مفهوم مناخ الاستثمار عند المحددات الاقتصادية بل يتعداها إلى المحددات السياسية والمؤسسية والاجتماعية، فالبلدان التي لا يتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار السياسي ترتفع فيها درجة المخاطرة في عملية الاستثمار، وتبتعد عنها تدفقات الاستثمار الأجنبي، مهما كانت الفرص أو الامتيازات التي تقدمها. كما تؤدي العوامل المؤسسية كالقوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية، لاسيما القيود والشروط التي تفرضها قوانين العمل دوراً مهماً في اجتذاب أو هروب المستثمر الأجنبي إلى دول ذات ظروف عمل أفضل. وتشمل محددات الاستثمار الأجنبي والعوامل الأخرى ذات الصلة باختلاف بيئة العمل في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتقسّم هذه المحددات إلى نوعين خارجية وداخلية. تشمل على المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات ومن أهمها رأس المال ب- تقادي أخطار التقلب في أسعار الصرف الأجنبي ث- التكنولوجيا ج- التسويق ح- وفورات الحجم خ- القوة التفاوضية والسياسية تشمل المحددات الداخلية حزمة العناصر والمزايا المكانية في الدول المضيفة، التي تشجع أو تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر وخلافاً للمحددات الخارجية، فإن هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة، ومن ثم يمكن تطويعها لتمكين تلك الدول من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها. وهناك العديد من المحددات الداخلية التي تتراوح بين محددات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية

المصدر: البيان

الدولية



الصين تخفض أصولها من السندات الأمريكية

صفحة 02

مبيعات المنازل القائمة بأمريكا تسجل أعلى مستوى في 11 شهراً في ديسمبر

صفحة 02

الإقليمية



«محافظو المركزية الخليجية: «بنوك دول «التعاون» بيمناى عن تأثيرات الديون الأوروبية

صفحة 03

الاعتماد على الشحنات القطرية قد يضر بامدادات الغاز الأوروبية

صفحة 03

الوطنية



دبي تستضيف منتدى الطاقة العالمي 2012

صفحة 04

الإمارات الثانية إقليمياً والخامسة في مؤشر الأسواق اللوجستية الناشئة 2012

صفحة 04

المقال الأسبوعي

الشركات متعددة الجنسيات

صفحة 05



22 يناير 2012

الصين تخفض أصولها من السندات الأمريكية

أعلنت وسائل الاعلام الصينية أمس السبت أن السلطات الصينية خفضت حيازتها من سندات وزارة الخزانة الأمريكية الى أدنى مستوى في 16 شهراً، وذلك في شهر نوفمبر الماضي. وقالت وسائل الاعلام الصينية الرسمية ان هدف هذه الخطوة الاستمرار في تنويع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي في ظل التقلبات العالمية. وأوضحت انه وفقاً لبيانات وزارة الخزانة فان الصين تملك ما قيمته 1.13 تريليون دولار من السندات الأمريكية بحلول نهاية شهر نوفمبر الماضي بانخفاض 1.5 مليار دولار عن الشهر الذي سبقه. وحسب وزارة الخزانة فإن هذا التخفيض يأتي للشهر الثاني على التوالي ويعتبر أدنى مستوى للاحتياطي الصيني من هذه السندات منذ يوليو 2010، موضحة "حتى الآن وبالرغم من هذه التخفيضات لا تزال الصين أكبر مشتر للسندات الأمريكية".

المصدر: رويترز

الإيرادات المالية للصين تسجل مستوى قياسي مرتفعاً في 2011

قالت وزارة المالية الصينية ان الإيرادات المالية للدولة في العام المالي 2011 قفزت بنسبة 8ر 25 بالمئة الى مستوى قياسي بلغ 10.37 تريليون يوان (1.64 تريليون دولار). وبلغ اجمالي النفقات للعام بأكمله 10.89 تريليون يوان بزيادة قدرها 2ر 21 بالمئة عن 2010 وهو ما جعل ميزانية البلاد تسجل عجزاً قدره 519 مليار يوان أو أقل من الرقم المستهدف في الميزانية والبالغ 900 مليار يوان. (الدولار يساوي 6.3167 يوان صيني)

استقرار معدل البطالة الصيني في 2011 عند 4.1%

قالت وزارة العمل الصينية ان معدل البطالة الصيني في مناطق الحضر وهو المقياس الوحيد في البلاد للبطالة استقر عند مستوى 4.1 بالمئة في نهاية عام 2011 دون تغيير على مدى ستة فصول. ونقل بيان على موقع الحكومة الالكتروني عن متحدث باسم وزارة الموارد البشرية والتأمينات الاجتماعية ان الصين اوجدت 12.21 مليون فرصة عمل جديدة في مناطق الحضر في عام 2011 متجاوزة المستوى المستهدف البالغ تسعة ملايين. وقالت الصين هذا الاسبوع انه لأول مرة في تاريخها زاد عدد سكان الحضر عن سكان الريف في البلاد في عام 2011.

المصدر: رويترز

مبيعات المنازل القائمة بأمريكا تسجل أعلى مستوى في 11 شهراً في ديسمبر

قالت الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين في الولايات المتحدة ان مبيعات المنازل القائمة ارتفعت في ديسمبر الى أعلى مستوياتها في 11 شهراً وان المعروض من العقارات انخفض قريبا من ادنى مستوى له في سبعة أعوام مما يظهر مزيداً من العلامات على تعاف محدود في سوق الاسكان. وقالت الرابطة ان مبيعات المنازل القائمة زادت خمسة في المئة الى معدل سنوي قدره 4.61 مليون وحدة. وعدلت الرابطة بالنقصان وتيرة مبيعات نوفمبر الى 4.39 مليون وحدة من القراءة السابقة 4.42 مليون وحدة. وكان محللون تتبأوا في استطلاع سابقة ان المبيعات سترتفع الى 4.65 مليون وحدة. وارتفعت المبيعات في ديسمبر 3.6 في المئة عما كانت عليه قبل عام.

المصدر: رويترز

رابع أعلى مستوى لواردات الصين من النفط السعودي في ديسمبر

أظهرت بيانات للجمارك الصينية ارتفاع واردات النفط الخام الصينية من السعودية الى 1.12 مليون برميل يوميا في ديسمبر مسجلة رابع أعلى مستوى على الاطلاق مع قيام أكبر بلد مصدر للنفط في العالم بضخ أقل بقليل فحسب من عشرة ملايين برميل يوميا. وتفيد بيانات الادارة العامة للجمارك أن واردات الصين من السعودية تراجعت قليلاً عن مستوى نوفمبر البالغ 1.17 مليون برميل يوميا. وزادت واردات الشهر الماضي من المملكة 9.56 بالمئة عنها في ديسمبر 2010 وبهذا تزيد واردات العام بأكمله 12.6 بالمئة الى 50.28 مليون طن أي ما يعادل 1.01 مليون برميل يوميا. وهكذا تستحوذ السعودية على نحو 20 بالمئة من اجمالي واردات النفط الخام الصينية البالغة حوالي 5.08 مليون برميل يوميا. والصين ثاني أكبر مشتر للخام في العالم بعد الولايات المتحدة. كانت واردات الصين من النفط السعودي سجلت أعلى مستوى على الاطلاق عندما بلغت 1.18 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2009. وقالت مصادر خليجية ان السعودية ضخت أقل بقليل من عشرة ملايين برميل يوميا بعد معدل قياسي بلغ 10.047 مليون برميل يوميا في نوفمبر. وقفزت الواردات من إيران ثالث أكبر مورد للصين 41 بالمئة على أساس سنوي في ديسمبر لتصل الى 2.43 مليون طن أو 572 ألف برميل يوميا. وللعام الماضي بأكمله زادت واردات الصين من النفط الإيراني 30 بالمئة الى 27.76 مليون طن أو نحو 555 ألفاً و200 برميل يوميا حسبما أفادت البيانات مما يجعل الصين أكبر مشتر للنفط الخام الإيراني في العالم. لكن الصين قلصت واردات الشهرين الأول والثاني من العام الحالي حيث لم يتفق الطرفان بعد على شروط عقد 2012. وتباطأ نمو واردات الصين من الخام لنحو ثلث الايقاع فائق السرعة الذي شهده 2011 حيث من المرجح أن يستمر انحسار النمو الاقتصادي هذا العام وأن ينال من الطلب.

المصدر: رويترز

22 يناير 2012

«محافظة المصرف المركزية الخليجية: «بنوك دول «التعاون» بمنأى عن تأثيرات الديون الأوروبية»

أكد محافظو المصارف المركزية ومسؤولو السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي أن البنوك الخليجية بمنأى عن تداعيات أزمة الديون الأوروبية، وأوضحوا أن البنوك الخليجية تتمتع بسيولة مالية عالية، وملاءة مرتفعة لرأس المال تفوق متطلبات بازل 2، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقد على هامش الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستضاف مصرف الإمارات المركزي الاجتماع الافتتاحي للمجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العاصمة أبوظبي، وناقش الأعضاء خطة عمل مجلس الاستقرار المالي، وأولويات السياسات، والإصلاحات المالية التنظيمية الرئيسية وتأثيراتها المحتملة ونقاط ومكامن الضعف، وقضايا الاستقرار المالي الإقليمية. وبحسب بيان صادر عن الاجتماع، تمحورت المناقشات بشأن الإصلاحات المالية التنظيمية وتأثيراتها حول معايير بازل - 3، لرأس المال والسيولة ومنظور الدولة المضيفة حول الإشراف على «المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي العالمي الكلي. وناقش الأعضاء تأثير أزمة الديون السيادية، وبخاصة الصلة بين الدين السيادي والميزانيات العمومية للقطاع المالي، وعدم التيقن بشأن تمويل البنوك. وقد كان تطوير سوق رأس المال المحلية هو المجال الثاني الذي تم تناوله تحت هذا العنوان. ويرأس المجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بصورة مشتركة، كل من معالي فهد المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي الشيخ سالم الصباح، محافظ بنك الكويت المركزي. وتشمل عضوية المجموعة الحالية سلطات مالية من الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وتركيا، ودولة الإمارات.

المصدر: الاتحاد

نائب حاكم مصرف لبنان: النمو تباطأ الى 1.5 % في 2011

قال نائب حاكم مصرف لبنان ان معدل نمو الاقتصاد اللبناني تباطأ بشدة الى نحو 1.5 بالمئة في 2011 وهو أبطأ معدل منذ 2006 حين ضربت الاقتصاد اضطرابات اقليمية وتوترات سياسية. وأعرب عن تفاؤله ازاء التوقعات الاقتصادية لعام 2012 وقال ان الاستقرار السياسي سيدعم الاقتصاد لكنه لم يخض في التفاصيل. وقال للصحفيين على هامش اجتماع لمسؤولي البنوك المركزية في المنطقة يعقد في أبوظبي أن لبنان أصبح لديه حكومة أخيراً. وهذا التقدير الاولي للنمو في 2011 الذي يطابق توقع صندوق النقد الدولي ويقل قليلا عن توقع البنك المركزي في نوفمبر الذي بلغ اثنين بالمئة. وقال أنه في 2009 بلغ النمو نحو تسعة بالمئة وبعد ذلك سبعة بالمئة والان ربما يبلغ 1.5 بالمئة تقريبا للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي. وفي نوفمبر عزا تباطؤ النمو الى المخاوف من تأثير الاضطرابات في سوريا المجاورة على الاقتصاد اللبناني. وقال أيضا ان التوترات السياسية الداخلية التي أسقطت حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري في يناير كانون الثاني ساهمت في توقف النمو خلال الاشهر الستة الاولى من العام. قال صندوق النقد الدولي في نوفمبر ان النشاط الاقتصادي في لبنان يبدي بوادر انتعاش وان النمو قد يبلغ ثلاثة الى اربعة بالمئة في 2012. لكنه قال ان المخاطر مرتفعة وفي الاتجاه النزولي بسبب عدم اليقين الاقتصادي العالمي والاضطرابات الاقليمية. وقال ان احتياطات البلاد بالعملة الصعبة كافية وان البنك المركزي يمتلك حاليا ما قيمته 15 مليار دولار من الذهب. وأظهرت أحدث بيانات البنك لشهر أكتوبر أن لبنان يمتلك احتياطات أجنبية بقيمة 33 مليار دولار تقريبا الى جانب مخزون الذهب.

المصدر: رويترز

الاعتماد على الشحنات القطرية قد يضر بإمدادات الغاز الأوروبية

قال محللون ان امدادات الطاقة الأوروبية قد تتعرض لمزيد من المخاطر هذا العام حيث من المرجح أن يتجه الغاز المنقول بحرا - والذي يعول عليه للحد من الاعتماد على خطوط الانابيب من موردين مثل روسيا أو ليبيا - الى الاسواق الآسيوية سريعة النمو. كانت منطقة شمال غرب أوروبا ولاسيما بريطانيا قد اعتمدت على قطر في امداداتها من الغاز الطبيعي المسال العام الماضي. لكن صادرات الغاز المسال القطرية الى أوروبا تراجعت 22 بالمئة في 2011 بسبب ارتفاع الطلب في اسيا بعد اغلاق اليابان مفاعلات نووية في أعقاب كارثة أمواج المد البحري العاتية في مارس اذار ومع انخفاض الطلب في الاقتصادات المتأزمة بجنوب القارة حسبما ذكر محللون لدى وتربورن انرجي في تقرير صدر يوم الجمعة. وقالت وتربورن "اجمالا جاء 87 بالمئة من الغاز المسال المستورد الى شمال غرب أوروبا في 2011 من مجمعي التسيل القطريين مما يعرض المنطقة لمخاطر تحويل اتجاه شحنات الى أسواق أعلى قيمة في 2012." ويتهدد خطر انخفاض الامدادات القطرية الى أوروبا بريطانيا بشكل خاص حيث اشترت بحسب وتربورن كل شحناتها عدا واحدة من أكبر بلد مصدر للغاز المسال في العالم على مدى الاشهر الخمسة الاخيرة من 2011. وقال محلل لدى مرفق أوروبي ان الموانئ الآسيوية واكبت بريطانيا أيضا في اتاحة منشآت ضخمة تستطيع استيعاب الناقلات القطرية العملاقة من فئة كيو-ماكس. وقال "هذا أحد الاسباب التي كانت تجبر قطر على البيع الى بريطانيا." ومن ناحية أخرى فان الغاز المسال القطري يمر بمضيق هرمز الذي يتصدر بالفعل بواعث القلق الغربية ازاء معروض النفط في ظل تصاعد التوترات بشأن برنامج ايران النووي. وأجبرت كارثة الزلزال وموجات المد البحري اليابان على استيراد مزيد من الغاز لتعويض نقص امدادات الكهرباء اثر اغلاق مفاعلات نووية. وتظهر أرقام وتربورن أن اليابان استوردت 3.17 مليون طن اضافية من الغاز المسال من قطر بين مارس ونوفمبر تشرين الثاني 2011 مقارنة مع الفترة ذاتها في 2010. وقالت وتربورن "معظم الغاز المسال من تلك الصادر كان من المؤكد أن يصل أوروبا ما لم تشدد حاجة اليابان على هذا النحو."

المصدر: رويترز

22 يناير 2012

تحت شعار «منتدى قادة العالم»: دبي تستضيف منتدى الطاقة العالمي 2012

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله تستضيف دبي «منتدى الطاقة العالمي 2012» الذي سيعقد تحت شعار «منتدى قادة العالم»، وذلك للمرة الأولى التي يتم فيها تنظيم المنتدى خارج مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك. وأوضح المكتب الإعلامي لحكومة دبي في بيان أمس نقلاً عن المجلس الأعلى للطاقة في دبي أن المؤتمر العالمي سيعقد في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر المقبل حيث فازت دبي بهذه الاستضافة بعد منافسة قوية مع عدد من كبريات المدن العالمية. ونظم المجلس الأعلى للطاقة في دبي مراسم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة باستضافة دبي لهذا الحدث العالمي رفيع المستوى حيث قام بتوقيع المذكرة سعيد محمد الطاير نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة والبروفيسور هارولد هايونسوك أوه رئيس ومؤسس منتدى الطاقة العالمي بحضور نجيب زعفراني الأمين العام والرئيس التنفيذي للمجلس ووليد سلمان عضو المجلس وخولة المهيري نائب الرئيس لقطاع التسويق والاتصال المؤسسي لهيئة كهرباء ومياه دبي. ووقع اختيار منتدى الطاقة العالمي على دبي كمكان لاستضافة هذا الحدث نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي والاستقرار السياسي في دولة الإمارات إضافة إلى كون دبي مركزاً عالمياً متميزاً للمال والأعمال والتجارة والسياحة. وعقب التوقيع على مذكرة التفاهم قال سعيد محمد الطاير نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي إن هذه المبادرة من قبل المجلس تتماشى مع تطلعات قيادتنا الرشيدة وتدعم المبادرة التي أطلقها مؤخراً صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم تحت شعار «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة» لاسيما وأن الأمم المتحدة خصصت عام 2012 ليكون «العام العالمي للطاقة المستدامة للجميع» وكذلك «حملة الوصول إلى مصادر الطاقة» حيث سيلتقي قادة العالم من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمؤسسات وكذلك الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في هذا الحدث العالمي في دبي وذلك للتباحث والتشاور والتركيز على توفير سبل الاستفادة من الخدمات الأساسية للطاقة والتي ستعود بالنفع على معظم الدول والشعوب وكذلك وضع خريطة طريق لمنظومة الطاقة المستدامة التي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية.

المصدر: وام

الإمارات الثانية إقليمياً والخامسة في مؤشر الأسواق اللوجستية الناشئة 2012

تقدمت الإمارات مرتبة واحدة عن ترتيبها السابق، محتلة المرتبة الخامسة في مؤشر أجليتي للأسواق اللوجستية الناشئة لعام 2012، بإجمالي 6.49 نقاط، بزيادة عن 6.09 في عام 2011. وحلت الدولة في المرتبة السابعة في قائمة أسواق لوجستيات المستقبل الرئيسية العالمية. مؤكداً أن الإمارات لم تأل جهداً في الاستثمار بكثافة في البنى التحتية لموانئها، ومطاراتها، وطرقها، وسككها الحديدية. مضيفاً أن تراجع جنوب أفريقيا إلى المرتبة الثامنة، وتقدمها عن سوقي لوجستيات كبيرتين هما المكسيك (9)، وإندونيسيا (10)، جعل من الأهمية بمكان لفت الانتباه إلى هذه السوق في الأعوام القادمة. حيث جاءت في المرتبة العاشرة في قائمة أسرع الأسواق صعوداً، بعد كازاخستان، وماليزيا وغيرها من الدول. ووفقاً للتقرير الذي أصدرته شركة «أجليتي» مزودة اللوجستيات العالمية الرائدة، بالاتفاق مع شركة «ترانسبورت انتلجانس»، مزود الدراسات المتخصصة والمعقدة في صناعة اللوجستيات العالمية، فإن الإمارات عدت واحدة من الدول التي حققت قفزة نوعية في عدد من المؤشرات الفرعية التي أهلتها لتكون واحدة من «النجوم الصاعدة»، إلى جانب ماليزيا، وفيتنام، وتركيا، والأرجنتين، وعمان، والمغرب، وإثيوبيا، وكينيا. وسجلت الإمارات 4.74 نقاط في مؤشر نمو حجم السوق، والجاذبية الفرعي، لتأتي في المرتبة العشرين. وجمعت 8.10 نقاط في مؤشر المطابقة السوقية الفرعي محتلة المرتبة الثانية بعد السعودية. و8.17 نقطة في مؤشر الربط العالمي الفرعي محتلة المرتبة الأولى. وبذلك يصل مجموع نقاطها إلى 6.49 نقاط. واحتلت المرتبة الأولى في قائمة ضمت 22 دولة في مؤشر أجليتي لأسواق اللوجستيات الناشئة للدول التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن 300 مليار دولار. وقال التقرير إن الإمارات، إلى جانب دول أخرى في الشرق الأوسط مثل قطر والسعودية، والكويت، جاءت ضمن قائمة الدول الأسرع نمواً في طرق الشحن التجاري. مضيفاً أنها ركزت على التنوع خارج قطاعها النفطي، من خلال زيادة الصادرات غير النفطية. وجاءت الدولة في المرتبة السابعة في قائمة أسرع طرق الشحن البحري نمواً المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب 18.2%. وحلت في المرتبة الـ (17) في قائمة أسرع طرق الشحن البحري نمواً في الشحنات المتجهة إلى الإمارات من الولايات المتحدة، بمعدل نمو سنوي مركب 14.1%. وفي قائمة أسرع عشرة طرق شحن جوي نمواً جاءت الإمارات في المرتبة الرابعة، في الشحن القادم من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدولة، حيث بلغ حجمها 163.373 طناً. وحلت في المرتبة 11 في قائمة أسرع طرق الشحن الجوي نمواً في حركة الشحن من الولايات المتحدة إلى الدولة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15.2%. واستطلعت الشركة في الاستبيان الذي أجرته آراء 550 مهنيًا يعملون في صناعة اللوجستيات، حددوا خلاله 41 سوقاً ناشئة، صنّفوها وفقاً لأحجام السوق ونموها، والمطابقة السوقية (الاستثمار الأجنبي المباشر، والأمن، والتوسع العمراني، وتوزيع الثروة). والربط السوقية (البنية التحتية للنقل المحلي والعالمية). (ومن بين الدول العربية الأخرى حلت السعودية في المرتبة الرابعة من المؤشر العام. وعمان في المرتبة 12. وقطر في المرتبة 13. والكويت في المرتبة 16. والبحرين في المرتبة 17. ومصر في المرتبة 18. والمغرب في المرتبة 21. والأردن في المرتبة 26. وليبيا في المرتبة 32.

المصدر: البيان



22 يناير 2012

تقرير غربي: أداء الإمارات أفضل من جيرانها

ذكر تقرير تم نشره مؤخراً أن أبوظبي ودبي سجلتا عاماً أفضل من جيرانهما، وأن قطاعيهما الحيوية أبلت بصورة أحسن من الآخرين . ونقل عن تقديرات أصدرها معهد التمويل الدولي أن اقتصاد دبي نما بمعدل 3.8 في المئة خلال 2011 . وأشار التقرير، والذي نشرته “داو جونز”، إلى أن دبي، وبدعم من الموارد الهائلة للإمارات، تمكنت بنجاح من إعادة هيكلة جزء كبير من ديونها، وأن الوضع المالي للإمارة تحسن بصورة ملموسة . وأضاف ان أسواق المال العالمية تشجعت بفعل الجهود التي بذلتها الإمارة، من أجل تحسين الحوكمة، والإصلاح، وتمويل العقارات، وبيع الأصول، والالتزام بتسديد فوائد القروض. واستشهد بجملة من المؤشرات التي تدل على تحسن أداء القطاعات الرئيسية في دبي خلال 2011، مثل ارتفاع متوسط عائد الغرفة في فنادق الإمارة 4 في المئة خلال الأشهر ال 11 الأولى من العام الماضي، ونمو الحركة الجوية 8 في المئة إلى أكثر من 46 مليون مسافر حتى نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ونمو قطاع التجزئة 5 في المئة خلال النصف الأول من 2011، واستقبال “دبي مول” نحو 54 مليون زائر، ما جعله أكبر وجهة للتسوق والترفيه في العالم . كما أسهمت القطاعات الأخرى في دفع عجلة نمو اقتصاد دبي، حيث نما القطاع الصناعي 1.4 في المئة، والخدمات المالية 7 في المئة، والنقل والاتصالات 3.3 في المئة، والمرافق الخدمية 5.6 في المئة . وقال التقرير، ان علامات التعافي بدت أيضاً واضحة على قطاع العقارات، حيث ارتفع عدد التعاملات في القطاع 16 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 143 مليار درهم . وأضاف ان توافر التمويل لقطاع العقارات ازداد أيضاً، مع استئثار الرهونات ب 60 في المئة من قيمة التعاملات في هذا الخصوص. وخلص التقرير إلى أن دبي، في حال استبعاد أي اضطرابات دولية محتملة، مُقدّمة أيضاً على سنة أخرى يانعة الثمار في 2012

المصدر: منتدى الإمارات الاقتصادي



22 يناير 2012

الشركات متعددة الجنسيات

أبرزت الازمة المالية خلال الربع الثالث من عام 2007 مرة أخرى تزايد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الدولي، فالأزمة لم تكشف فقط عن غياب الرقابة الكافية وآليات تنظيم عمل أسواق رأس المال المحلية، وإنما كشفت عن المخاطر المتزايدة للعدوى في إطار سوق دولية تتزايد درجة تكاملها في الوقت الذي أصبحت فيه تلك الأسواق أقل شفافية. إضافة إلى ذلك فإن الازمة المالية ألفت الضوء مرة أخرى على مشكلة أوجه الخلل القائمة في الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي. ويعد الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية أو عابرة القوميات (الجنسيات) الممول عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الظواهر الرئيسة في النشاط الاقتصادي العالمي، ويتضمن قدرا كبيرا من الانفتاح والتكامل بين الاقتصاديات مما انشأ اعتمادا متبادلا فيما بينها له أثاره العميقة على تقدم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمتلك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا { إنتاج، تسويق، خدمات وغيرها }، خارج حدود الدولة الأم.

ولا تزال تهمين على عالم الشركات المتعددة القوميات شركات الثلاثي (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) التي هي موطن (85) شركة من الشركات المتعددة البالغة (100) شركة رائدة في العام 2004، وهناك خمسة بلدان (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) هي موطن (73) من الشركات (100) الرائدة، في حين إن (53) منها هي من الاتحاد الأوربي، وهذه الشركات تحصل على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية،

يتصدر قائمة الشركات عبر الوطنية غير المالية المئة الرائدة في العالم شركات (جنرال إلكتريك وفودافون وفورد) التي يبلغ نصيبها معا قرابة 19% من مجموع أصول هذه الشركات المئة، وتهمين صناعة السيارات على هذه القائمة، تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات ويلاحظ إن مجموعة دول آسيا وأقيانوسيا قد احتلت المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220.9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177.7 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 24.3%. ولازالت الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وتركيا وتايلاند تشكل أكثر الدول استقطابا في هذه المجموعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83.8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75.5 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة مقدارها 10.9%. وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر الدول استقطابا في هذه المجموعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأتي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية بمقدار 62.4 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 45.8 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة مقدارها 36.2% غير إن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي عند مستوى 4.8%. أما القارة الأفريقية فقد شهدت تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذ بلغ مجموع ما تلقت في عام 2006 نحو 12 مليار دولار وبما يشكل نسبة انخفاض بنحو 21% عن مستوى عام 2005. ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين وهما نيجيريا وغينيا الاستوائية وبالنسبة للاقتصادات السوق الناشئة فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نحو 69.3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41.2 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68.3%.

لقد حافظ النمو الاقتصادي لدى الدول النامية على قوته خلال عام 2007 حول معدل (6.7%)، وتسارعت معدلات النمو لدى الدول المارة بمرحلة تحول لتبلغ معدل 8% نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية والمعدلات القوية للطلب المحلي. وقد تأثرت اغلب الاقتصاديات النامية والمارة بمرحلة تحول بتداعيات الازمة المالية الدولية، وبصفة خاصة من خلال التذبذب الحاد في أسواق الأسهم المحلية، والزيادة الواضحة في فروق أسعار الفائدة على ديونها الخارجية، إلا أنه لا يبدو لأي من التطورين تأثير بعيد المدى. ترجع القوة النسبية لتلك الاقتصاديات جزئيا إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي وإلى التراكم في احتياطي النقد الأجنبي بالإضافة إلى معدلات النمو المحققة على مدى عدة سنوات. وهناك العديد من الأنماط لشركات متعددة الجنسيات، مثل النمط المركزي الذي يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية أي وطنية في الأساس ولكنها تملك فروعاً في دول أخرى، ويتم رسم سياساتها واتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي أي في الدولة الأم. وهناك النمط اللامركزي والذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج. وفي هذا النمط يمكن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة. أما النمط الجغرافي فيتميز بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، حيث تتصف الشركات بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية. ومن حيث المبدأ، هناك أربعة دوافع رئيسية تؤثر في قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات المتعددة، وهي البحث عن الأسواق، والبحث عن الكفاءة والبحث عن الموارد



22 يناير 2012

(وكلها استراتيجيات لاستغلال الأصول) والبحث عن الأصول المستحدثة (وهي إستراتيجية لزيادة الأصول). وتوجد أيضا أربعة أنواع رئيسية من عوامل الدفع والجذب تساعد في تفسير اندفاع الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية نحو تدويل عملياتها وهي:

أولا :- تبدو العوامل المرتبطة بالسوق عوامل قوية تدفع الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية إلى خارج أوطانها أو تجذبها نحو البلدان المضيفة، ففي حالة الشركات الهندية العبر الوطنية فإن الحاجة إلى إيجاد زبائن لترويج المنتجات المتخصصة (مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات) والافتقار إلى الروابط الدولية هما الدافعان الرئيسيان لعملية التدويل، أما الشركات عبر الوطنية الصينية فهي منشغلة للغاية شأنها شأن نظيراتها من أميركا اللاتينية بمسألة تجاوز الحواجز التجارية كما إن الإفراط في الاعتماد على سوق بلد الموطن يشكل أيضا قضية هامة بالنسبة للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية.

ثانيا :- يشكل ارتفاع تكاليف الإنتاج في اقتصاد الموطن (وبالأخص تكاليف اليد العاملة) شاغلا من الشواغل الهامة للشركات عبر الوطنية من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا مثل جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا، وكذلك موريشيوس (التي لديها صناعات قائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وموجهة للتصدير، كصناعة الملابس). وكانت الأزمات أو القيود في اقتصاد الموطن حيث تؤدي إلى ضغوط تضخمية مثلا دوافع هامة في بلدان كتركيا وشيلي خلال فترة التسعينيات. ولكن المثير للاهتمام أن التكاليف ليست بهذه الأهمية بالنسبة للصين والهند وهما مصدران متناميان للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من العالم النامي، ومن الواضح أن ذلك يعود إلى كلا البلدين كيران جدا ولديهما احتياطي كبير من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء.

ثالثا :- إن الضغوط التنافسية الواقعة على شركات البلدان النامية تدفع هذه الشركات إلى التوسع نحو الخارج. وتشمل هذه الضغوط المنافسة من قبل المنتجين بتكاليف منخفضة، وبالأخص من أصحاب الصناعات الفعالة في شرق وجنوب شرق آسيا. والشركات عبر الوطنية الهندية محصنة نسبيا من هذه الضغوط في الوقت الحاضر ربما بسبب المستوى الأعلى لتخصصها في الخدمات وتوافر اليد العاملة الرخيصة بكثرة فبالنسبة لها تشكل المنافسة من الشركات الأجنبية والمحلية التي يوجد مقرها في اقتصاد الموطن حافزا أكبر لتدويل العمليات. وبالمثل ينظر على نطاق واسع إلى المنافسة من قبل الشركات عبر الوطنية الأجنبية في اقتصاد الصين المحلي على إنها عامل دفع كبير يكمن وراء التوسع السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حققته الشركات عبر الوطنية الصينية.

رابعا :- تؤثر السياسات الحكومية في بلدان الموطن والبلدان المضيفة في القرارات الخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج. فالشركات عبر الوطنية الصينية تعتبر سياسات بلدها عامل دفع كبير في تدويل عملياتها، ومن جهة أخرى فإن ما دفع الشركات الهندية إلى تدويل عملياتها هو وجود نظم وحوافز داعمة لدى الحكومات المضيفة، فضلا عن سياسات مواتية في مجالي المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتشير الشركات عبر الوطنية من جنب أفريقيا وغيرها من الشركات إلى الإدارة الشفافة، والاستثمار في البنية الأساسية، وقوة العمل، ورسوخ حقوق الملكية، ونظم أسعار الصرف التي تطبق ضمن حدود دنيا، باعتبارها عوامل جذب هامة. والاهم من ذلك إن سياسات التحرير في الاقتصاديات المضيفة تخلق فرصا استثمارية عديدة كما هو الحال في عمليات الخصخصة للمؤسسات الحكومية.

وتعد الشركات عابرة القوميات قناة مهمة لظهور التبعية التكنولوجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا في البلدان النامية عبر احتوائها وتحديد نوعية التصنيع فيها ولاسيما مع استمرار هذه البلدان في تبني إستراتيجيات التصنيع المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والشركات عابرة القوميات، وتسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة تقادم المنتجات ووسائل الإنتاج في البلدان المتقدمة. فقد أدت الثورة التكنولوجية (ثورة الاتصالات والنقل والحاسب الآلية) إلى الفصل بين مراحل العملية الإنتاجية، لذا توزع الشركات عابرة القوميات هذه العمليات جغرافيا على أساس مميزات الموقع، أي هناك (لامركزية في الإنتاج) على أساس جغرافي و (مركزية) لبعض الوظائف المتعلقة بالتمويل والتجديد التكنولوجي وهذه تتركز في المركز المقر للشركات عابرة القوميات. وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها الاونكتاد والمنظمات الشريكة عن شركات الاستثمار في الخارج من البلدان النامية إن الدافع الأهم من هذه الدوافع بالنسبة للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية هو الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق الذي يفضي إلى استثمار أجنبي مباشر داخل المنطقة وداخل البلدان النامية. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة ثاني أهم الدوافع، وتقوم به بالدرجة الأولى شركات عبر وطنية من البلدان النامية الأكثر تقدما نسبيا (وهي من ثم بلدان ترتفع فيها تكاليف اليد العاملة)، ويميل هذا النوع من الاستثمار إلى التركيز في بضع صناعات (مثل الصناعة الكهربائية والإلكترونية وصناعة الملابس والمنسوجات). ويستهدف معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستند إلى هذا الدافع البلدان النامية.